○ وصدر عن الاردن رد فعل حذر حيال الغاء م.ت.ف. لاتفاق عمان. فقد صرح الناطق الرسمي باسم الحكومة الاردنية: «ان الحكومة الاردنية، بعد ان اطلعت على قرار اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. باعتبار اتفاق ١١ شباط [فبراير] ١٩٨٥... لاغياً لتود ان تؤكد ان ما تضمنه الاتفاق من بنود تعكس العلاقة المتميزة بين الشعبين العربيين، الاردني والفلسطيني... وتؤكد الحكومة الاردنية بهذا الصدد انها لن تسمح لقرار اللجنة التنفيذية ان يشكل عائقاً امام الجهود العربية المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية عادلة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي... وفي كل الظروف، فسيبقى الشعب الفلسطيني هو صاحب الكلمة الاخيرة فيما يتعلق بمستقبله» (**الرأي** ، عمان، ٢٢/٤/١٩٨٧).

○ اما أعنف ردود الفعل حدة، فقد صدر عن مصر، التي انسحب وفدها من اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ٢٥/٤/١٩٨٧ «احتجاجاً على الانتقادات العنيفة التي وجهتها لسياسة مصر العناصر الفلسطينية المتطرفة» (**الاهرام** ، القاهرة، ٢٦/٤/١٩٨٧). واعلنت الحكومة المصرية بياناً عددت فيه ما قدمته مصر للقضية الفلسطينية، واعتبرت ان «من الغريب ان يبيح المجلس الوطني الفلسطيني لنفسه ان يتنكر الى هذا الحد لنضال مصر... وحيث ان مصر قد نبهت قادة م.ت.ف. قبل عقد اجتماع المجلس الوطني و [في] اثناء انعقاده الى مغبة أي مساس بمصر... ازاء هذا كان من المتعين ان تضع مصر حداً لهذا الاسفاف وتجابه ذلك الموقف غير المسؤول بالحزم الذي تمليه المصلحة القومية العليا وتفرضه ضرورة الحفاظ على كرامة مصر... ولذا قررت... اغلاق جميع مكاتب م.ت.ف. والمؤسسات التابعة لها في جمهورية مصر العربية وما يترتب على ذلك من اجراءات» (**المصدر نفسه**، ٢٨/٤/١٩٨٧).

ويبدو ان موقف مصر هذا لا علاقة له بقرار المجلس الوطني الفلسطيني، بقدر ما له علاقة بسياسة المحاور العربية؛ «فقبل بدء اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني دعي الوفد المصري... لحضور جانب من اجتماع اللجنة التنفيذية مساء ١٩/٤[١٩٨٧] جرى عقده في مقر ياسر عرفات في الجزائر. وفي الاجتماع، جرى الحديث بصراحة حول هذا الامر... وقد قيل، في هذا الاتجاه، ان الصيغة قد عرضت على الوفد المصري، وانه قبلها من حيث المبدأ؛ الا ان مسؤولاً فلسطينياً تردد انه اتصل بالقاهرة ليبلغها ضرورة رفض هذه الصيغة... وبعد ذلك تطورت الامور بسرعة شديدة» (**كل العرب** ، باريس، العدد ٢٤٥، ٩/٥/١٩٨٧، ص ٣٨). وقد صرح رئيس وفد مصر الى اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، السفير طه الفرنواني بـ «ان انسحاب الوفد المصري قبل انتهاء اعمال المجلس جاء احتجاجاً على تطاول بعض قادة الفصائل الفلسطينية. وقال: «لقد تأكدنا من وصول رسالة من الرئيس السوري حافظ الاسد الى كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية يهددهما فيها بأن من لا يدين مصر ويطالب بقطع العلاقات معها، فلن يسمح له بدخول سوريا مرة اخرى» (**الاهرام** ، ٢٩/٤/١٩٨٧).

ولم يشفع لـ م.ت.ف. تصريح رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات، الذي قال «انه يعود ويؤكد من جديد انه لا مساس بالعلاقات الاصلية والاستراتيجية مع مصر... ونحن لن نسمح بالمساس بهذه العلاقة» (**المصدر نفسه**، ٢٧/٤/١٩٨٧). وقد توجه الى القاهرة مبعوث جزائري خاص من قبل الرئيس الشاذلي بن جديد؛ كما توجه من بغداد الى القاهرة وزير خارجية العراق، طارق عزيز، لوضع الرئيس المصري حسني مبارك في اجواء اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني، قبيل ان تصدر مصر بيانها (**المصدر نفسه**)؛ «غير ان المندوبين اللذين وصلا قبل اذاعة بيان الدكتور عبدالمجيد، فوجئا بالموقف المصري المتصلب، حيث ابلغا بأنه لا مجال للحديث عن العلاقات المصرية ـ الفلسطينية، لأن الموقف تحدد وانتهى أمر تلك العلاقة، وان مصر مستعدة فقط للتباحث حول العلاقات الثنائية مع كل من الجزائر والعراق» (**القبس** ، ٦/٥/١٩٨٧).

واختلفت ردود فعل الاحزاب المصرية حيال قرار الحكومة. ففي حين رأى رئيس حزب الامة «ان قرار مصر جاء رداً طبيعياً على قرارات المجلس الوطني» (**الشرق الاوسط** ، ٢٩/٤/١٩٨٧)، قال النائب في البرلمان عن الحزب الوطني الحاكم، الدمرداش زكي العقالي: «ان الموقف الفلسطيني يجب ان يعالج من قبل مصر خاصة في حدود الاعتقاد الكامل بأن م.ت.ف. تعاني... من حالة حصار واستقطاب من بعض الانظمة العربية... [و] على مصر، في رأيي، ان